

Distr.: General
8 March 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

خلال الفترة ما بين ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧

أولاً - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير تقييماً شاملاً لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ تقرير سلفي المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/2016/931).

٢ - وقد واصلت منسقتي الخاصة لشؤون لبنان تقديم المساعي الحميدة للأمم المتحدة، بما في ذلك بالتنسيق مع فريق الدعم الدولي، لمساعدة لبنان على التصدي للتحديات التي يواجهها في مجالي الأمن والاستقرار. وظل الوضع في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئاً على العموم. وظل الطرفان ملتزمين بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، غير أنهما لم يغبنا الهدوء السائد لإحراز تقدم في الوفاء بالتزاماتهما المتبقية الواردة في القرار والسعي نحو تحقيق وقف إطلاق نار دائم.

٣ - وفي إنجاز سياسي كان موضع ترحيب، شكل رئيس الوزراء الحريري في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ حكومة جديدة، أقرها البرلمان في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبما أنه من المقرر أن تنتهي ولاية مجلس النواب يوم ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، من المهم أن تتواصل الاستعدادات لإجراء انتخابات جديدة وفقاً للجدول الزمني الانتخابي بما يتفق مع دستور البلاد والممارسة الديمقراطية.

٤ - ولا يزال استقرار لبنان وأمنه رهيناً ما يستجد في الجمهورية العربية السورية المحاورة. وقد استمر الجيش اللبناني في القيام بدور حيوي في الحفاظ على الأمن على الحدود مع سورية وفي جميع أرجاء لبنان، بما في ذلك دوره في مواجهة الأخطار التي تشكلها الجماعات الإرهابية المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة.



٥ - وإلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٣٦٦ ٠١١ ١. وقد شدد كل من الرئيس عون ورئيس الوزراء الحريري مراراً وتكراراً على ضرورة تقديم المجتمع الدولي المزيد من المساعدة في هذا الصدد.

٦ - وظل الوضع في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين هادئاً على العموم، باستثناء مخيم عين الحلوة، حيث أسفرت اشتباكات خطيرة دارت بين مسلحين متطرفين وأفراد من حركة فتح عن سقوط عدد من القتلى وتعطل الخدمات الأساسية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). واستؤنفت في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ أشغال بناء طوق أممي حول مخيم عين الحلوة كان قد بدأها الجيش اللبناني في عام ٢٠١٤، ولكنها عُلقَت في وقت لاحق.

ثانياً - تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٧ - كانت الحالة في منطقة عمليات القوة المؤقتة مستقرة عموماً، رغم وقوع انتهاكات برية قليلة نسبياً للخط الأزرق. غير أن التوترات تصاعدت حدتها عندما أزال جيش الدفاع الإسرائيلي حاجزاً ترابياً في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، شرق موقع الأمم المتحدة ٩-٦٣، بالقرب من العديسة (القطاع الشرقي). وكان عمال الشؤون البلدية اللبنانيون قد أقاموا هذا الحاجز جنوب الخط الأزرق في آذار/مارس ٢٠١٦ (انظر S/2016/572، الفقرة ١٠). وفي ١٩ كانون الثاني/يناير أيضاً، وصل مدنيون وأفراد من الشرطة البلدية وبعد ذلك أفراد من الجيش اللبناني إلى عين المكان بينما كان أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي يرصدون المنطقة من جنوب الخط الأزرق. كما حضر عدة صحفيين أيضاً إلى عين المكان. وعندما وقعت مواجهة بين الجيش اللبناني وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي، حيث صوب الجانبان سلاحهما نحو بعضهما البعض، انتشر أفراد القوة المؤقتة على طول الخط الأزرق منعاً لحدوث مزيد من التصعيد. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، وعندما هدأ الوضع وغادر المكان معظم أفراد الجيش اللبناني، قام عمال الشؤون البلدية اللبنانيون، خلافاً لمشورة القوة المؤقتة، بإعادة بناء الحاجز الترابي جنوب الخط الأزرق. وقد ظل الوضع هادئاً منذ ذلك الحين.

٨ - وكثيراً ما لاحظت القوة المؤقتة جماعات من المدنيين اللبنانيين يحملون كاميرات ويمشون على طول الخط الأزرق، منتهكين إياه في بعض الأحيان، وخاصة في منطقتي حولا وبيدا (القطاع الشرقي). وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، انتهكت حفارة أرسلها جيش الدفاع الإسرائيلي الخط الأزرق في منطقة علما الشعب (القطاع الغربي) لإزالة الغطاء النباتي. وظل الرعاة اللبنانيون مع قطعانهم يعبرون الخط الأزرق، وذلك أساساً في منطقتي بسطرة

ومزارع شبعا (القطاع الشرقي)، على الرغم من تحذيرات أفراد القوة المؤقتة. وفي مرتين، اعتقل جيش الدفاع الإسرائيلي رعاة قال إنهم عبروا الخط الأزرق. ففي المرة الأولى، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٦، اعتُقل راع لفترة وجيزة وعاد إلى شمال الخط الأزرق في محيط كفر شوبا (القطاع الشرقي). وفي المرة الثانية، في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اعتقل جيش الدفاع الإسرائيلي راعياً في المنطقة الواقعة جنوب منطقة عيتا الشعب (القطاع الغربي). وقامت القوة المؤقتة بتيسير عودته إلى لبنان عن طريق معبر رأس الناقورة بعد عدة ساعات من ذلك. ولا يزال تحقيق القوة المؤقتة في الحادث جارياً. وقد حدثت زيادة ملحوظة في انتهاكات الخط الأزرق في منطقة بليدا (القطاع الشرقي)، حيث كان مدنيون لبنانيون، كانوا أحياناً في مجموعات، يترددون على بئر تقع جنوب الخط الأزرق الذي كانت البلدية قد قامت بتنقيته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وفي ٢٥ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وكذلك يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، انتهك جنود من الجيش اللبناني الخط الأزرق عند موقع هذه البئر.

٩ - وقد احتُرمت إلى حد كبير حرية تنقل القوة المؤقتة. وفي مرات قليلة ومعزولة، واجه جنود القوة المؤقتة سلوكاً عدوانياً وتمت عرقلة حركتهم. ففي أخطر حادث وقع في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، أوقفت مجموعة من المدنيين دورية للقوة المؤقتة بالقرب مجدل زون (القطاع الغربي) بواسطة شاحنة ودراجة نارية، وضُربت مركبات القوة المؤقتة المدرعة بقضبان حديدية وأعمدة خشبية، بينما امتطى بعضهم المركبة وحاول الوصول إلى المدفع. وبينما سارت مركبات القوة المؤقتة إلى خارج الموقع، بعد تنحية حاجز الطريق من أمام المركبات، تبعها الناس وتعرضت للرشق بالحجارة في مجدل زون قبل أن تخرج الدورية بأمان من المنطقة بعدما قامت مرة أخرى بدفع سيارات مدنية جانباً كانت تُستخدم كحواجز. وظل المدنيون يتبعون دورية القوة المؤقتة، وبينما كانت تعبر قرية المنصوري المجاورة، استدارت الجماعة لتصب جام عدوانها على دورية أخرى تابعة لليونيڤيل في المنطقة، فضرب أفرادها المركبات المدرعة بالحجارة والقضبان، بينما صوب مدنيٌّ كان يستقل سيارة مسدسه نحو دورية القوة المؤقتة. وغادر الموقع جميع أفراد القوة المؤقتة بأمان من دون وقوع إصابات، مع أن مركبات الدورية أصيبت بأضرار بالغة. وما زال تحقيق القوة المؤقتة في هذه الحادثة جارياً.

١٠ - ومن ضمن الحوادث الأخرى حالتان للرشق بالحجارة والاستيلاء على خريطة لليونيڤيل وكسر مرايا إحدى مركبات القوة المؤقتة. ففي يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، واجه حفظة السلام التابعين للقوة، بينما كانوا يحاولون تخفيف حدة التوتر بين مدنيين لبنانيين وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي عند الخط الأزرق في محيط مارون الراس (القطاع الغربي)، سلوكاً عدوانياً من جانب مدنيين لبنانيين أخذوا هاتفاً محمولاً من أفراد القوة المؤقتة، وسلموه لأفراد من فرع مخبرات الجيش اللبناني. وقد أُعيد الهاتف في وقت لاحق. وفي حادثين منفصلين وقعا في العديسة، تصرّف مدنيون محليون بطريقة غير ودية تجاه

حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة، في مرة عندما حاولوا وضع علم حزب الله على ناقلة جند مدرعة لليونيغيل، وفي أخرى عندما كانوا يسوقون بطريقة عدوانية على مقربة من مركبات القوة. وفي مرات قليلة، أظهر مدنيون لبنانيون كانوا يمشون في المناطق القريبة من الخط الأزرق موقفاً غير ودي تجاه مراقبين عسكريين غير مسلحين من فريق المراقبين في لبنان وحاولوا عرقلة حركتهم. وفي جميع تلك الحوادث، عملت القوة المؤقتة مع الجيش اللبناني لترع فئيل التوتر وضمان احترام حرية القوة المؤقتة في التنقل.

١١ - وظلت القوة المؤقتة تلاحظ وجود مدنيين، معظمهم يمارس الصيد، وهم يحملون أسلحة غير مأذون بها في منطقة العمليات. وزادت مشاهدات الصيادين المسلحين، لا سيما في منطقتي ميس الجبل وبليدا، على الرغم من حظر لبنان الصيد هناك. وفي ١٦ شباط/فبراير، أصدر الجيش اللبناني بياناً ذكر فيه المواطنين بأن الصيد محظور. وفي ثلاث مرات، لاحظت القوة المؤقتة أفراداً يحملون بنادق هجومية. وفي مرة واحدة، أطلق أربعة رجال كانوا على متن دراجتين ناريتين صغيرتين النار في الهواء من بندقية هجومية وبندقية صيد أثناء مرورهم بجوار موقع للأمم المتحدة قرب دير كيفا (القطاع الشرقي). ولاحظت القوة المؤقتة في مرات عدة وجود أسلحة صغيرة أو إطلاق النار منها، بما في ذلك خلال حفلات الزفاف والجنائز. وفي جميع الحالات، أبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بتلك الانتهاكات.

١٢ - وفي حادث إطلاق نار ورد أنه وقع عبر الخط الأزرق يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في منطقة كفر كلا، أُصيب جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي بجروح طفيفة بالقرب من السياج التقني. وأوضح جيش الدفاع الإسرائيلي أن الجندي أُطلقت عليه النار من سيارة كانت تسير على الطريق الواقعة شمال الخط الأزرق. ورد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق النار على السيارة المشتبه فيها. ولم تعين القوة المؤقتة هذه الحادثة. وعملت البعثة فوراً مع جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش اللبناني لمنع مزيد من التصعيد ولضمان الهدوء. وما زال تحقيق القوة المؤقتة في هذه الحادثة جارياً.

١٣ - وظل جيش الدفاع الإسرائيلي يزعم بأن حزب الله يحتفظ ببنية تحتية ومعدات عسكرية في جنوب لبنان. وتراقب القوة المؤقتة منطقة العمليات والخط الأزرق، وتُبلغ بجميع انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) التي ترصدها، بما في ذلك وجود عناصر مسلحة أو أسلحة غير مأذون بها. ووفقاً للولاية المنوطة بها، فإن القوة المؤقتة لا تبادر بتفتيش الممتلكات الخاصة بحثاً عن الأسلحة في الجنوب ما لم يكن لديها أدلة معقولة عن وقوع انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). بما في ذلك أي تهديد وشيك بتنفيذ نشاط عدائي انطلاقاً من ذلك الموقع. وإذا وردت معلومات محددة بشأن وجود غير شرعي لعناصر مسلحة أو أسلحة أو بنية أساسية داخل منطقة عملها، فإن القوة تظل مصممة على اتخاذ الإجراءات اللازمة، بالتعاون مع الجيش اللبناني، بجميع الوسائل المتاحة ضمن حدود ولايتها وقدراتها. وحتى الآن، لم تجد القوة دليلاً على نقل غير مأذون به لأسلحة إلى منطقة عملها، ولم يقدم إليها مثل هذا الدليل.

وواصلت قيادة الجيش اللبناني التأكيد على أنها ستتخذ إجراءات فورية لوضع حد لأي نشاط غير قانوني يخالف القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والقرارات الحكومية المتخذة في هذا الصدد.

١٤ - واستمرت الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني بشكل شبه يومي، وكان معظمها بواسطة طائرات مسيّرة بدون طيار، ولكن أيضاً باستخدام طائرات ثابتة الجناحين، منها مقاتلات نفثة، مما يشكل انتهاكاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. ففي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأن إحدى طائراته المسيّرة بدون طيار سقطت على الأراضي اللبنانية جنوب علما الشعب (القطاع الغربي) على مقربة من الخط الأزرق. وأخبرت القوة المؤقتة الجيش اللبناني، الذي أجرى عملية تفتيش في المنطقة. وأفادت وسائل الإعلام اللبنانية حينذاك بأن حزب الله كان قد عثر على بقايا الطائرة المسيّرة بدون طيار واستولى عليها. وأبلغ الجيش اللبناني في وقت لاحق القوة المؤقتة بأنه لم يُعثر على أي شيء وأن الجيش اللبناني لا يملك أية معلومات مستقلة عن الحادث. واحتجت القوة المؤقتة على جميع الانتهاكات الجوية لجيش الدفاع الإسرائيلي، ودعت حكومة إسرائيل إلى وقفها فوراً. واحتجت أيضاً الحكومة اللبنانية على تلك الانتهاكات لدى القوة المؤقتة.

١٥ - وواصلت إسرائيل احتلال الجزء الشمالي من قرية العجر ومنطقة مجاورة لها تقع شمالي الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. وحتى الآن، لم تُجِب إسرائيل على الاقتراح الذي قدمته القوة إلى كل من الطرفين في عام ٢٠١١ بغية تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة. وقد أبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة في تموز/يوليه ٢٠١١ بموافقة على ذلك الاقتراح.

١٦ - وظلت العلاقات بين القوة المؤقتة والسكان المحليين علاقات إيجابية إلى حد بعيد. وواصل رئيس البعثة وقائد القوة المؤقتة الاجتماع بالسلطات المحلية والزعماء الدينيين، في حين عقد أفراد البعثة العسكريين وموظفوها المدنيون اجتماعات منتظمة ومتكررة مع ممثلي المجتمع المحلي في منطقة العمليات، مما يؤكد على أهمية التعاون بين قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والمجتمعات المضيفة في الحفاظ على الهدوء الحالي والعمل معاً في آن واحد من أجل إحلال سلام دائم.

١٧ - وفي إطار العمل مع المؤسسات الحكومية وكذلك مع الأمم المتحدة والوكالات الشريكة الأخرى، واصلت البعثة دعم بسط سلطة الدولة في منطقة العمليات وتلبية احتياجات السكان المحليين، بما في ذلك من خلال المشاريع ذات الأثر السريع التي تركز على الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الملحة، مثل إدارة النفايات وتمكين المرأة. وفي إطار دعم قدرة المجتمع المحلي على الصمود وتعزيز القدرات المحلية لحماية المدنيين، واصلت القوة المؤقتة تنظيم دورات تدريبية منتظمة للشرطة البلدية ومتطوعي الدفاع المدني لتعلم أساليب مكافحة

الحرائق وعمليات الإنقاذ. وواصلت وحدات القوة المؤقتة تقديم المساعدة الطبية والمساعدة في مجالي طب الأسنان والطب البيطري للمجتمعات المحلية.

١٨ - وأبقى الجيش اللبناني على مستوى انتشاره البالغ قوامه لواءين في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني. وفي ضوء الوضع الأمني المتوتر على طول الحدود مع الجمهورية العربية السورية، أبقى الجيش اللبناني على وجود معزز في الجزء الشمالي الشرقي من منطقة عمليات القوة (قرية شبعاً ومنطقة العرقوب).

١٩ - وأنجزت القوة المؤقتة ما يزيد على ١٣ ٦٠٠ نشاط تنفيذي شهرياً في المتوسط في جميع أنحاء منطقة العمليات، وشمل ذلك تسيير دوريات راكبة ودوريات راجلة وإقامة نقاط تفتيش وإنجاز مهام المراقبة. وواصلت القوة أداء ما يقرب من ١٠ في المائة من مجموع الأنشطة التنفيذية بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني. وارتفعت هذه النسبة المئوية إلى حوالي ١٦ في المائة إذا ما أخذت في الاعتبار فقط الأنشطة التنفيذية التي يمكن للقوة المؤقتة إنجازها بالاشتراك مع الجيش اللبناني. وأتاحت الدوريات الراجلة ("الجولات في الأسواق")، التي تجرى بصفة مشتركة بين الجيش اللبناني والقوة المؤقتة في القرى والمناطق الحضرية، فرصاً إضافية للاتصال المباشر بشكل منتظم مع السكان المحليين.

٢٠ - وفي إطار التقييم الدوري للمخاطر والتهديدات، لم يتبين للقوة المؤقتة وجود أي خطر وشيك بالعنف البدني يهدد المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد واصلت القوة جهودها للتخطيط على نطاق البعثة والتدريب لحماية المدنيين. وأجرت القوة عدداً من المناورات لتعزيز مستوى التأهب لدى البعثة، مع أخذ دور الجهات الفاعلة الإنسانية أيضاً في الاعتبار.

٢١ - وواصلت الوحدة الخاصة البحرية التابعة للقوة المؤقتة تنفيذ عمليات الاعتراض البحري والتدريب للقوات البحرية التابعة للجيش اللبناني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعترضت الوحدة الخاصة البحرية ١ ٦٤٣ سفينة، فتشفت السلطات اللبنانية ٣٣٣ منها وأخلت سبيلها. وركز التدريب على أفراد القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني البحرية الذين يتولون قيادة عمليات الاعتراض البحري هذه. وفي البر والبحر، أجرت القوة المؤقتة مناورات مشتركة ومنسقة، ونظمت محاضرات ودورات تدريبية مع الجيش اللبناني لتعزيز القدرات التنفيذية والفعالية، بما في ذلك التدريب على استخدام أجهزة الرادار الساحلية وتفتيش السفن والدعم الطبي.

٢٢ - وأبقت الوحدة الخاصة البحرية على وجودها البارز في الجزء الجنوبي من منطقة العمليات البحرية لمنع توتر العلاقات بين إسرائيل ولبنان. وليس للوحدة الخاصة البحرية تفويض لمراقبة حط العوامات الذي أقامته إسرائيل بصورة انفرادية والذي لا تعترف به الحكومة اللبنانية ولا الأمم المتحدة. وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي القيام بأنشطة صيانة متكررة للعوامات، مستعيناً في بعض الأحيان بالغواصين. وفي عدة مرات، أطلقت زوارق

دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي جنوب خط العوامات النار من مدافع رشاشة أو مشاعل مضيئة أو ألقت عبوات متفجرة لإبعاد قوارب الصيد اللبنانية.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٢٣ - ظل رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة على اتصال مستمر بالسلطات اللبنانية والإسرائيلية على الصعيد الثنائي وقاما بتيسير ثلاثة اجتماعات ثلاثية مع وفود من الجانبين، كان الغرض منها تعزيز الهدوء والاستقرار السائدين ومنع وقوع حوادث بين الطرفين بسبب سوء التفاهم أو أعمال الأفراد. وأعربت الأطراف باستمرار عن التزامها بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) واحترام الخط الأزرق والحفاظ على الاستقرار على طول الخط الأزرق وعبره. وأكد كلا الجانبين للقوة المؤقتة حرصهما على عدم السماح للتطورات المستجدة في المنطقة بزعزعة الاستقرار في جنوب لبنان وشمال إسرائيل.

٢٤ - وعندما ظهرت التوترات في المناطق القريبة من الخط الأزرق، استخدمت القوة المؤقتة القنوات المفتوحة مع كلا الجانبين، إلى جانب المبادرة بنشر عنصر الاتصال التابع لها ومراقبها العسكريين ووحدهما في الميدان للمساعدة على منع وقوع انتهاكات للخط الأزرق والتخفيف من سوء التفاهم وسوء فهم الإجراءات وبناء الثقة بين الطرفين. ولقد ثبتت فعالية ذلك بشكل خاص في المناطق الحساسة مثل بليدا، حيث مرّ دون وقوع حوادث موسم قطف الزيتون السنوي في الحقول التي يملكها اللبنانيون على جانبي الخط الأزرق.

٢٥ - وظلت اجتماعات المنتدى الثلاثي تشهد مشاركة فعالة وبناءة من جانب الأطراف في مناقشة انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما فيها الانتهاكات البرية للخط الأزرق والانتهاكات الجوية الإسرائيلية واستمرار احتلال إسرائيل لشمال قرية الغجر، وكذلك الأعمال والأنشطة التي يعتبرها الطرف الآخر استفزازية. وأعرب جيش الدفاع الإسرائيلي عن قلقه مما يعتبره أنشطة استطلاع يقوم بها أفراد أو مجموعات من الرجال، وهم يحملون في بعض الأحيان أسلحة، وينتقلون سيراً على الأقدام أو في سيارات على مقربة من الخط الأزرق وينتهكونه في بعض الأحيان ويحاولون في أحيان أخرى تخويف أفراد القوة المؤقتة الذين يراقبون أنشطتهم. وقد اعترض الجيش اللبناني على ما يعتبره مراقبة واسعة من قبل الجيش الإسرائيلي واقتحامه للأراضي اللبنانية انطلاقاً من مواقع ثابتة على طول الخط الأزرق، وكذلك من الجو بما يشمل طول الأراضي اللبنانية.

٢٦ - واستمر وضع علامات مرئية على طول الخط الأزرق على الأرض في ١٢ موقعاً حيث قامت أفرقة إزالة الألغام التابعة للقوة المؤقتة بإزالة الألغام من ممرات الوصول وأقامت علامات فيها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اكتمل تثبيت ٦ علامات وما زال هناك ١٥ علامة قيد التثبيت، بينما رُممت علامات قديمة كثيرة. وفي الوقت الحالي، يجري قياس ٤٦ نقطة وهناك ١٧ نقطة لم تتحقق الأطراف من صحة مكانها بعد. والرقم الإجمالي للعمل

المحرز على الخط الأزرق حتى ٩ شباط/فبراير ٢٠١٧ هو كالتالي: أزيلت الألغام من ٣٢٦ مكاناً، وقيست ٢٧٨ علامة، وشُيدت ٢٦٣ علامة وتم التحقق من صحة ٢٤٦ علامة، ومنذ بداية مشروع الترميم في شباط/فبراير ٢٠١٦، رُمّت ٢١٥ علامة.

٢٧ - ولم يُنشأ بعد مكتب اتصال تابع للقوة المؤقتة في تل أبيب.

٢٨ - وظل الجيش اللبناني والقوة المؤقتة يعملان باستمرار من خلال عملية الحوار الاستراتيجي، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة بناء قدرات الجيش اللبناني، وظلا يدعوان إلى تقديم المساعدة الدولية لصالح الجيش اللبناني المنتشر في منطقة عمليات القوة المؤقتة. وإلى جانب مكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان، شاركت القوة المؤقتة في اللجنة التنفيذية العسكرية للقوات المسلحة اللبنانية وأجرت مشاورات منتظمة مع ممثلي الجهات المانحة لتشجيع المساعدات الدولية وتسهيل تعبئة الموارد من أجل الجيش اللبناني دعماً لأداء مسؤولياته. بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٩ - وبناء على التكليف الصادر من مجلس الأمن في قراره ٢٣٠٥ (٢٠١٦)، تعكف إدارة عمليات حفظ السلام، نيابة عني، على إنجاز استعراض استراتيجي للقوة المؤقتة، سيكون بمثابة متابعة وتحديث للاستعراض الاستراتيجي لعام ٢٠١٢، وذلك لدراسة هيكل عنصري البعثة النظامي والمدني والموارد ذات الصلة بهما، بغية ضمان تشكيل البعثة على النحو الأنسب لكي تؤدي المهام المنوطة بها. وقام فريق متعدد التخصصات بقيادة الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد القاسم واني، بزيارة مقر القوة المؤقتة وبيروت وتل أبيب في الفترة من ١٥ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وسأطلع مجلس الأمن في أوائل شهر آذار/مارس على الاستنتاجات النهائية والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٠ - لا يزال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح خارج سيطرة الدولة يحدّ من قدرة لبنان على بسط سيادته وسلطته بشكل كامل على أراضيه. وقد تناول البيان الوزاري لمجلس الوزراء الصادر في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ضرورة اعتماد استراتيجية دفاعية وطنية من خلال الحوار، لكن لم تُعقد أي جلسات للحوار الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣١ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، نشر جيش الدفاع الإسرائيلي عبر وسائل التواصل الاجتماعي وثيقة يزعم أنها خريطة رُفِع عنها طابع السرية للبنية التحتية العسكرية لحزب الله في لبنان، وأكد فيها أن حزب الله "يختبئ وراء المدنيين في لبنان" ووصف هذا الأمر بأنه "جريمة حرب". وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أوضح متحدث باسم

جيش الدفاع الإسرائيلي أن الخريطة كانت ذات طابع توضيحي، مؤكداً أن حزب الله يحتفظ بأعدته عسكرية بين السكان المدنيين.

٣٢ - وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠١٧، صرح الرئيس عون، في مقابلة مع وسائل الإعلام المصرية، في معرض رده على سؤال عن حزب الله وسلاحه، بأن هناك "ضرورة لوجوده لتكملة عمل الجيش" وأنه "جزء أساسي للدفاع عن لبنان". وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، وفي مقابلة مع وسائل إعلام أخرى، ذكر الرئيس أن مسألة سلاح حزب الله تخضع لاستراتيجية دفاعية وطنية، مجدداً التأكيد في آن واحد بأن لبنان "يجب عليه استخدام وسائل خاصة للقتال الذي تشارك فيه القوات الشعبية والنظامية". بما أنه "غير قادر على تجميع قوة عسكرية قادرة على مواجهة القوى" المعادية لبنان. وأعقب ذلك بيان أصدره في ١٤ شباط/فبراير رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري بمناسبة إحياء ذكرى اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، وأشار فيه إلى وجود خلاف حاد حول سلاح حزب الله، وأوضح أن ما يجمي البلاد هو وجود توافق في الآراء بشأن الجيش والقوات الشرعية والدولة، ولا شيء غير الدولة.

٣٣ - وفي بيان تلفزيوني بُث يوم ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، أشار الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله أن الحزب يملك ما يمكن أن يغيّر مسار أي حرب، وكرر تحذيراته السابقة بأن حزب الله قادر على الوصول إلى منشآت تخزين الغاز والمنشآت النووية الإسرائيلية. وأكد رئيس الوزراء الحريري في كلمته الافتتاحية للاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء يوم ١٧ شباط/فبراير، وفقاً لما جاء في بيان صحفي صدر عن مكتبه، أن حماية لبنان واللبنانيين من المخاطر الخارجية تأتي أيضاً من السياسة التي ينتهجها رئيس الجمهورية والحكومة، القائمة على احترام الاتفاقيات والقرارات الدولية، وعلى رأسها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٣٤ - ورد الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، في رسالتين متطابقتين موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ في ١٣ و ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ (S/2017/133 و S/2017/148)، على التوالي، على البيانات المذكورة أعلاه التي أدلى بها كل من الرئيس عون والأمين العام لحزب الله، مؤكداً على ضرورة إدانة "التصريح الخطير والعدواني" الذي أدلى به هذا الأخير. وندّد الممثل الدائم للبنان في رسالته المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ بالتهديدات الصادرة عن كبار المسؤولين الإسرائيليين بتدمير لبنان.

٣٥ - وقد ذكّرت الأمم المتحدة بالتزامات لبنان بموجب القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، مشيرة إلى أن التقيد بها لا يزال يكتسي أهمية حيوية لاستقرار لبنان وأمنه.

٣٦ - وأسفرت الجهود المنسقة التي يبذلها الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية منذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ عن إلقاء القبض على عدد كبير من الأشخاص المشتبه في انتمائهم إلى

الجماعات المتطرفة أو ضلوعهم في أنشطة إرهابية في أنحاء متفرقة من لبنان. وشملت عمليات الاعتقال تفكيك خلية إرهابية في مدينة طرابلس يوم ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قيل إنها كانت تخطط لشن هجمات خلال موسم الأعياد، واعتقال شخص منتسب لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يوم ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ ورد أنه كان يجمع معلومات استخباراتية لتنفيذ اعتداء في وسط بيروت التجاري، وإلقاء القبض على لبناني منتسب لتنظيم الدولة الإسلامية في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ يُعتقد أنه انتحاري في مقهى في بيروت.

٣٧ - كما استهدف العنف أفراد الجيش اللبناني وقوى الأمن. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قتل جندي من الجيش اللبناني في هجوم على موقع للجيش اللبناني في بقاع صفرين، ويزعم أن ذلك حصل على أيدي جماعات منتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، أطلق النار على فرد في قوى الأمن فأردى قتيلا في الشويفات، جنوب شرق بيروت، وأصيب أحد الأفراد التابعين لقوات جهاز أمن الدولة بجروح في منطقة عكار.

٣٨ - ولم يُحرز أي تقدّم على صعيد تفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة، خلافا للقرار الذي اتخذته الحوار الوطني اللبناني في عام ٢٠٠٦. وما فتئت هذه القواعد تنتقص من السيادة اللبنانية وتعوق قدرة الدولة على رصد ومراقبة أجزاء من أراضيها بفعالية.

٣٩ - وظلت الحالة غير مستقرة في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين. ووقعت اشتباكات عنيفة بين الفصائل وفي سياق العمليات التي نفذتها قوات الأمن الفلسطينية المشتركة، بالتنسيق مع الجيش اللبناني، واستهدفت الجماعات المتطرفة التي تنشط انطلاقا من هذا المخيم. واستمر الأشخاص المشتبه في ارتباطهم بالجماعات المسلحة في تسليم أنفسهم إلى السلطات اللبنانية. ولقد سجل سقوط ١٥ من أصل ١٧ قتيلا على الأقل في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مخيم عين الحلوة، وأفيد عن سقوط قتيلين غيرهما في مخيم المية ومية. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أفيد عن محاولة اغتيال مسؤول أممي بسفارة فلسطين في صيدا، بمحاذاة مخيم عين الحلوة. وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، تم رسميا حل قوات الأمن الفلسطينية المشتركة على إثر خلافات داخلية. وتدهورت الحالة الأمنية لاحقا بسبب الاشتباكات المسلحة التي اندلعت بين فتح والجماعات المتطرفة، مما أسفر عن سقوط خمسة قتلى وإصابة عدة أشخاص بجروح، والتشريد، وإلحاق الأضرار بالبنى التحتية، وتقييد حرية التنقل. ولقد توقفت خدمات وكالة الأونروا في المخيم مؤقتا. وعقب انهيار أول وقف لإطلاق النار في ٢٦ شباط/فبراير، شمل ثاني وقف لإطلاق النار في ٢٨ شباط/فبراير استعادة الترتيب الأمني المشترك، وكذلك تسليم ١٣٨ من الفارين إلى السلطات.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استأنف الجيش اللبناني إنشاء محيط أمني وبناء مجموعة من أبراج المراقبة حول مخيم عين الحلوة، وهي عملية بدأت في عام ٢٠١٤.

وفي أعقاب المظاهرات التي نظمها سكان المخيم الفلسطيني، ونتيجة للمقترحات التي قدمتها الفصائل الفلسطينية بشأن تدابير أمنية بديلة، أوقفت أعمال البناء.

٤١ - وواصلت الحكومة اللبنانية، بدعم من الأمم المتحدة، النهوض بالاستراتيجية اللبنانية الوطنية لمنع التطرف العنيف، تمثيا مع خطة العمل لمنع التطرف العنيف التي عرضها الأمين العام عام ٢٠١٦. وتعتبر الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف عنصرا مستقلا إنما جزءا لا يتجزأ من النهج العام للحكومة لتعزيز الاستقرار والأمن في البلد. ويتضمن البيان الوزاري لحكومة رئيس الوزراء الحريري أيضا إشارة إلى ضرورة وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب.

دال - حظر الأسلحة ومراقبة الحدود

٤٢ - فيما يتعلق بالشواغل التي تطرحها عمليات نقل الأسلحة المتواصلة إلى حزب الله، أعاد الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، في رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2016/987)، تأكيد رأي إسرائيل بأن حزب الله يقوم بتعزيزات عسكرية هائلة في لبنان. وذكر الممثل الدائم أن حزب الله قد جمع أكثر من ١٢٠.٠٠٠ صاروخ وقذيفة ووضعها وسط السكان المدنيين في جنوب لبنان، وهي صواريخ وقذائف يكفي نطاق كثير منها لاستهداف أي مدينة في إسرائيل. وأبلغ الممثل الدائم أيضا عن الاستخدام المزعوم للرحلات الجوية التجارية المتجهة من جمهورية إيران الإسلامية إلى بيروت وإلى دمشق من أجل نقل الأسلحة والأعددة ذات الصلة لاحقا إلى حزب الله بهدف تعزيز ترسانته.

٤٣ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أصدر رئيس مطار بيروت الدولي بيانا ينفي بشدة ما قيل بشأن استخدام من هذا القبيل للمطار. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (A/71/770-S/2017/80)، ذكر الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة أن رسالة الممثل الدائم لإسرائيل تتضمن "افتراءات وادعاءات باطلة". ونقل الممثل الدائم للبنان أيضا بيانا صادرا عن وزارة الدفاع اللبنانية يفيد بأن الوزارة "تلتزم التزاما تاما بتطبيق القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وخاصة لجهة منع إدخال أو تهريب الأسلحة إلى أية جهة كانت عبر المرافق الحكومية للدولة اللبنانية". وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2016/992)، أكد القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة بأن تلك الادعاءات غير مبررة ولا أساس لها من الصحة. ولئن كانت الأمم المتحدة تأخذ هذه الادعاءات مأخذ الجد، فإنه ليس في وسعها حاليا التحقق منها بطريقة مستقلة.

٤٤ - وما زال حزب الله يشارك علنا في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ظهرت في وسائل التواصل الاجتماعي تقارير

عن العرض العسكري الذي قام به حزب الله قرب منطقة القصير في الجمهورية العربية السورية، بالقرب من الحدود اللبنانية، تبين أعدادا كبيرة من المقاتلين والمركبات والمعدات. ولقد اعترف نصر الله، الأمين العام لحزب الله، في خطاب ألقاه يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، بمشاركة حزب الله في معركة حلب وأثنى على نتائجها بوصفها تطورا كبيرا على المستوى العسكري والسياسي والمعنوي لجبهته. وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، أشار السيد نصر الله مرة أخرى إلى الوجود الميداني لحزب الله في الجمهورية العربية السورية، وفي ١٦ شباط/فبراير، اعترف بسقوط شهداء في الميدان، في الخطوط الأمامية والمواجهات الدامية. وأفيد أيضا أن عددا من المواطنين اللبنانيين يقاتلون مع الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة في الجمهورية العربية السورية.

٤٥ - وازداد انخفاض عدد الحوادث المسجلة لإطلاق النار عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان. بيد أن الحالة على طول الحدود ظلت متوترة، وتتطلب عمليات مستمرة للجيش اللبناني في مواجهة تهديدات المقاتلين. وما زالت عرسال بقعة ساخنة. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نفذ الجيش اللبناني عملية كبيرة هناك، واعتقل قياديا وعشرة مسلحين ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية، أفيد بأنهم على صلة بالهجوم التفجيري الذي وقع في بلدة القاع في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وواصل حزب الله أيضا الانخراط في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة في المنطقة الحدودية. وقتل أربعة من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في ظروف غامضة في حوادث منفصلة وقعت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، و ٧ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٧. واستمر كذلك التناحر بين تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة. وأبلغ عن تعرض شخصين لإطلاق النار والإصابة بجروح، أحدهما في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ على يد تنظيم الدولة الإسلامية والآخر في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ على يد مهاجمين مجهولين. واعتقل أشخاص يزعم بأنهم يوردون الأسلحة إلى المقاتلين في ضواحي عرسال في ثلاث مناسبات على الأقل في المنطقة الحدودية. واستمرت الجهود الرامية إلى تأمين إطلاق سراح الجنود التسعة الذين ما زالوا في الأسر لدى تنظيم الدولة الإسلامية.

٤٦ - وفي منطقة البقاع، أحبط الجيش اللبناني محاولة للتسلل عبر الحدود في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وفي بلدة مجدل عنجر الحدودية، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقل الجيش اللبناني شخصا يشتبه في أنه يورد الأسلحة وأن لديه صلات بالهجمات التفجيرية التي حصلت في البقاع والضاحية الجنوبية في بيروت عام ٢٠١٤. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أفيد بأن الجيش اللبناني أغلق عددا من المعابر الحدودية غير الشرعية في شمال البقاع بإزالة جسور مرتجلة.

٤٧ - وما زالت الخطط الأمنية التي ينفذها الجيش اللبناني في طرابلس والبقاع وجنوب بيروت قائمة، ومع ذلك وقعت حوادث متفرقة. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أفرج

بكفالة عن الشيخ بسام الطراس المتهم في حادثة التفجير التي شهدتها زحلة في ٣١ آب/ أغسطس ٢٠١٦؛ وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اعتقلت قوى الأمن الداخلي مشتبهها آخر في هذه القضية. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أفيد بأن أسلحة ثقيلة استخدمت في اشتباكات وقعت في ضاحية بيروت الجنوبية. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، استهدف جهاز متفجر مرتجل حافلة للركاب مما أدى إلى مقتل شخص وإصابة آخر بجروح بليغة في بلدة العين بمنطقة البقاع.

٤٨ - وتواصل تقديم الدعم الدولي إلى الجيش اللبناني، بغية تعزيز قدرته على الحدود واستكمال نشر الكتائب الحدودية البرية وأبراج المراقبة. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اجتمع أعضاء اللجنة العسكرية التنفيذية، وهي آلية تنسيق أنشئت على إثر الدعوة التي وجهتها مجموعة الدعم الدولية للبنان، لزيادة تنسيق الجهود الرامية إلى دعم خطة تطوير قدرات الجيش اللبناني.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٤٩ - استمر نشر خمسة أفرقة لإزالة اليدوية للألغام وفريق للتخلص من الذخائر المتفجرة وفريق لإزالة الألغام بمعدات آلية في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للحد من خطر الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات. وقامت أفرقة إزالة الألغام التابعة للقوة المؤقتة بإزالة الألغام في أراض تبلغ مساحتها ٩٣ مترا مربعا وبتدمير ستة ألغام مضادة للأفراد لإتاحة الوصول إلى النقاط التي ستوضع علامات عليها على الخط الأزرق. وعلاوة على ذلك، أجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ١٠ زيارات للتأكد من الجودة و ١٦ زيارة لرصد السلامة إلى أفرقة إزالة الألغام التابعة للقوة المؤقتة، إلى جانب دورتين تدريبيتين عن السلامة فيما يتعلق بالألغام الأرضية/مخلفات الحرب من المتفجرات، وإحاطة واحدة للتوعية بالذخائر المتفجرة موجهة إلى موظفي الأمم المتحدة.

واو - ترسيم الحدود

٥٠ - لم يُحرز أي تقدم نحو ترسيم الحدود اللبنانية - السورية أو تعليمها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع. وهذه الخطوة ضرورية لتمكين حكومة لبنان من بسط سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية، وتمكين الجيش اللبناني وقوى الأمن من ضبط الأمن على الحدود ومنع نقل الأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة. ولم يُحرز أي تقدم بشأن مسألة مزارع شبعا. ولم ترد بعد ردود من إسرائيل أو الجمهورية العربية السورية بشأن التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا على النحو المقترح في تقرير المورخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641).

زاي - الاستقرار السياسي والمؤسسي

٥١ - شكل الإسراع بتشكيل الحكومة الجديدة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ مؤشرا هاما على إعادة تنشيط المؤسسات السياسية في لبنان. وعقب تعيين رئيس الوزراء الحريري، اجتمعت مجموعة الدعم الدولي بشكل منفصل مع كل من الرئيس عون ورئيس الوزراء الحريري لإعادة تأكيد المبادئ التوجيهية في الشراكة بين المجتمع الدولي ولبنان. ومنذ تصويت البرلمان على منح الثقة للحكومة وصدور بيانها الوزاري في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع مجلس الوزراء بانتظام وأقرَّ عددا من المراسيم الهامة.

٥٢ - ولقد أكد مجلس الأمن مرارا الأهمية البالغة لانتخاب برلمان جديد قبل أن تنتهي ولاية مجلس النواب الحالي في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وفقا لأحكام الدستور، لأن ذلك سيكون أمرا حاسما لاستقرار لبنان وإكسابه القدرة الكافية على الصمود في وجه التحديات التي تواجه المنطقة. وتتواصل المناقشات بشأن القانون المناسب لهذه الانتخابات التشريعية. وفي ٢٢ شباط/فبراير، شجعت مجموعة الدعم الدولية التي يوجد مقرها في بيروت، إذ أكدت مجددا التزامها باستقرار وأمن لبنان، جميع الأطراف على التوصل إلى تفاهم مبكر وأكدت أن إجراء الانتخابات النيابية في حينها بشكل سلمي وشفاف خطوة هامة للحفاظ على تقاليد لبنان الديمقراطية ولتلبية تطلعات الشعب اللبناني.

٥٣ - وقد تضمن البيان الوزاري لحكومة رئيس الوزراء الحريري تعهدات هامة إزاء السلام والاستقرار والأمن في لبنان. فقد أكد البيان مجددا أن الحكومة تحترم الميثاق والقرارات الدولية كافة وتلتزم بأحكام قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وأنها ستستمر في دعم قوات الأمم المتحدة العاملة في لبنان. وأعاد رئيس الوزراء الحريري مجددا تأكيد التزام حكومته الراسخ بأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في رسالة وجهها إلي في ٢ كانون الثاني/يناير، وكذلك أثناء المحادثات التي يجريها مع المنسقة الخاصة بشكل منتظم. وفي الرسالة التي كتبتها ردًا على رسالة رئيس الوزراء الحريري، أكدت أن أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، إلى جانب قرارات مجلس الأمن الرئيسية الأخرى وسياسة النأي بالنفس التي يتبعها لبنان منذ أمد بعيد، تظل حيوية للحفاظ على استقرار لبنان وسيادته وسلامته الإقليمية.

٥٤ - وشدد البيان الوزاري كذلك على ضرورة ابتعاد لبنان عن الصراعات الخارجية ليظل بمنأى عن النار المشتعلة حوله في المنطقة. وتضمن البيان أيضا التزاما بتأمين مستلزمات الأجهزة العسكرية والأمنية لكي تقوم بواجباتها على أكمل وجه لحماية الدولة والشعب والأرض.

٥٥ - وشدد البيان الوزاري على عدة أولويات تحدد أيضا مجالات التعاون بين الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة، وهي تتضمن الحوكمة الفعالة، والنهوض بالاقتصاد، ومكافحة الفقر، والقضاء على الفساد. وقد عقد رئيس الوزراء الحريري وأعضاء حكومته سلسلة من الاجتماعات مع الأمم المتحدة في لبنان لتعزيز الشراكة القائمة منذ مدة طويلة بين الأمم

المتحدة ولبنان. وكان تفعيل إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل، استنادا إلى الركائز الثلاث المتمثلة في السلام والأمن، والاستقرار السياسي، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، من بين الأولويات الرئيسية منذ اعتماد الإطار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٥٦ - واستعداد النشاط الدبلوماسي لقادة لبنان وشركائه حيويته. وتشكّل الزيارات التي قام بها الرئيس عون إلى المملكة العربية السعودية وقطر في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وإلى مصر والأردن في أوائل شباط/فبراير، وكذلك الزيارات التي قام بها إلى لبنان عدة ممثلين عن بلدان المنطقة، أمثلة على استئناف الحوار البناء من أجل الحفاظ على الاستقرار والأمن في البلد.

٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمد مجلس الوزراء اللبناني عدة مراسيم للتسريع باستغلال موارد النفط والغاز البحرية للبلد. وفي خطوة إيجابية نحو ضمان المساءلة والإدارة السليمة، التزم لبنان بتطبيق معايير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. ولكن البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أعربت، في مذكرة شفوية مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، عن اعتراضها على النشاط الاقتصادي اللبناني غير المتفق عليه في مناطق بحرية تابعة لإسرائيل. ودعت البعثة الحكومة اللبنانية إلى الامتناع عن القيام بأنشطة غير متفق عليها في هذه المناطق، بينما كررت الإعراب عن استعدادها للتعاون والتعاون مع الدول المجاورة المعنية وفقا لمبادئ القانون البحري الدولي.

٥٨ - ومنذ إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تلقت الحكومة اللبنانية ترشيحات لعضوية هذه المؤسسة. وسيسمح اختيار الأعضاء بسرعة للمؤسسة ببدء الأعمال التي كُلفت بها. ويُعتبر اعتماد المديرية العامة للأمن العام لمدونة قواعد السلوك بشأن معايير حقوق الإنسان مؤشرا إضافيا مشجعا على التزام الدولة بتحسين امتثالها للمعايير والالتزامات وفقا للتوصيات الصادرة عن لجنة مناهضة التعذيب والاستعراض الدوري الشامل.

٥٩ - وقد اتخذ رئيس الوزراء الحريري وحكومته عددا من التدابير الهادفة للتخفيف من آثار النزاع السوري على لبنان. وتشمل هذه التدابير تعيين وزير دولة لشؤون النازحين السوريين، تم تكليفه ببلورة سياسة وطنية بشأن أزمة التزوج السوري، وتشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات. وستضم تلك اللجنة، التي يرأسها رئيس الوزراء، وزراء الداخلية، والشؤون الاجتماعية، والعمل، والخارجية، والتربية، والبيئة، والأشغال العامة، والاقتصاد والتجارة، ووزير الدولة لشؤون النازحين السوريين.

٦٠ - ولا يزال اللاجئون السوريون في لبنان يعتمدون على المساعدات الدولية للبقاء على قيد الحياة. ويعيش حوالي ٧١ في المائة من اللاجئين السوريين في لبنان تحت خط الفقر. ويتعرض العديد منهم لانعدام الأمن الغذائي وهم يعيشون في ظروف سكنية غير آمنة.

ويضطر العديد من اللاجئين السوريين إلى اللجوء إلى آليات تكثيف سلبية، مثل الزواج المبكر، أو التسول، أو عمل الأطفال. ويعيش حوالي ٣٠ في المائة من اللبنانيين أيضا تحت عتبة خط الفقر، بينما يعيش نحو ١٠ في المائة في فقر مدقع.

٦١ - وتواصل الجهات المانحة تقديم مساعدات سخية لدعم جهود لبنان الهادفة للتخفيف من أثر التراجع السوري ولمساعدة اللاجئين السوريين والفلسطينيين الموجودين في البلد. وفي عام ٢٠١٦، بلغت قيمة الموارد المرصودة للبنان ١,٨٨ بليون دولار، أنفق ١,٥٤ بليون دولار منها أو تم التعهد بها لتلك السنة. بما في ذلك مبلغ قدره ١,٢٦ بليون دولار قُدم إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في إطار خطة لبنان للاستجابة لأزمة اللاجئين لعام ٢٠١٦. وعند إطلاق خطة لبنان للاستجابة لأزمة اللاجئين للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ في بيروت يوم ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، دعا رئيس الوزراء إلى مواصلة تقديم الدعم وشدد على ضرورة دعم تنمية لبنان على المدى البعيد، فضلا عن تقديم المساعدات الإنسانية. أما فيما يتعلق بمتابعة مؤتمر لندن المعقود بشأن سورية في عام ٢٠١٦، ولا سيما مسألة إعفاء اللاجئين السوريين مؤقتا من دفع رسوم إقامة قدرها ٢٠٠ دولار، تم الإعلان عن اتخاذ بعض التدابير المؤقتة بشأن بعض الفئات من اللاجئين. وتواصل الحكومة العمل مع الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل مناسب.

٦٢ - ولا يزال اللاجئون الفلسطينيون الوافدون من الجمهورية العربية السورية مستضعفين بشكل خاص. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا حوالي ٣٢ ٠٠٠ لاجئ. ويبدو أن مزيجا من الفقر وصعوبة الحصول على عمل ووضعهم القانوني المشكل تشكل عوامل "تدفع" هؤلاء اللاجئين إلى الانتقال إلى أماكن أخرى. وتشير التقديرات إلى أن ٦٥ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان و ٩٠ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية يعانون من الفقر، ويعيش ٩ في المائة منهم في فقر مدقع. ويبلغ معدل البطالة ٢٣ في المائة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في لبنان و ٥٣ في المائة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية.

ثالثا - أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٦٣ - داومت قوة الأمم المتحدة المؤقتة على استعراض خططها الأمنية وتدابيرها الرامية إلى التخفيف من المخاطر، خاصة في أعقاب تحذيرات وردت إليها بشأن تهديدات أمنية، وعملت مع السلطات اللبنانية عن كثب على تنسيق تلك الخطط والتدابير. ولا يزال إطلاق النار أثناء المناسبات التذكارية أو الاحتفالية يشكل خطرا على أفراد القوة المؤقتة وعلى السكان المحليين في منطقة عمليات القوة.

٦٤ - وأجرت القوة المؤقتة ثلاثة تدريبات أمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تهدف إلى تعزيز التأهب الأمني واختبار خطط الطوارئ في الحالات الطارئة التي قد تتطلب إجلاء و/أو نقل الموظفين المدنيين التابعين للقوة ومعاليمهم الذين يستوفون الشروط.

٦٥ - وواصلت القوة المؤقتة رصد الدعوى التي تنظر فيها المحكمة العسكرية اللبنانية ضد أفراد يُشتبه في ضلوعهم في التخطيط لهجمات خطيرة تستهدف القوة أو في تنفيذ هذه الهجمات. وفيما يتعلق بالهجوم الذي تعرّض له حفظة سلام تابعين للقوة المؤقتة يعملون في الوحدة الإسبانية في عام ٢٠٠٧، كان من المقرر أن تعقد المحكمة العسكرية الدائمة جلسة استماع في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ ولكن الجلسة أُرجئت إلى ٢٩ أيار/مايو لأسباب إجرائية. وبشأن قضية تتعلق بإبداء نية إرهابية فتحت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عقدت المحكمة جلسة استماع في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ ومن المقرر عقد الجلسة المقبلة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي قضية محاولة تنفيذ هجوم خطير ضد القوة المؤقتة في عام ٢٠٠٨، التي طعن في الحكم فيها أحد الجناة الأربعة المحكوم عليهم، عقدت محكمة الاستئناف العسكرية جلسة استماع في ١٧ كانون الثاني/يناير ومن المقرر أن تعقد جلسة أخرى في ٩ أيار/مايو. ولا يزال التحقيق جارياً في ثلاث قضايا تتعلق بهجمات خطيرة استهدفت حفظة سلام تابعين للقوة من فرنسا وإيطاليا في عام ٢٠١١. أما قضية القتل العمد التي حدثت في عام ١٩٨٩، عندما قُتل ثلاثة حفظة سلام أيرلنديين تابعين للقوة بعد إطلاق الرصاص عليهم، فقد عُرضت القضية على القضاء مجدداً في عام ٢٠١٥ عند عودة الجاني إلى لبنان الذي صدر الحكم عليه في السابق غيابياً. وعُقدت آخر جلسة استماع بشأن تلك القضية في المحكمة العسكرية الدائمة يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير، ومن المقرر عقد الجلسة المقبلة في ١٧ آذار/مارس.

رابعا - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٦٦ - في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، كانت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تتألف من ١٠ ٥٦٤ فرداً عسكرياً، منهم ٤١١ امرأة، ينتمون إلى ٤٠ بلداً مساهماً بقوات؛ و ٢٣٦ موظفاً دولياً منهم ٧٣ امرأة؛ و ٥٧٩ موظفاً مدنياً ووطنياً منهم ١٤٤ امرأة. وكانت فرقة العمل البحرية التابعة للقوة تتألف من فرقاطتين وثلاثة طرادات وسفينة لخفر السواحل وزورق سريع للدوريات و ٨٥٥ فرداً من مجموع الأفراد العسكريين التابعين للقوة، من بينهم ٧ نساء. وإضافة إلى ذلك، تضم القوة المؤقتة ٥٣ مراقباً عسكرياً تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، منهم امرأتان، ويخضع جميعهم للإشراف العملي للقوة.

خامسا - السلوك والانضباط

٦٧ - واصلت القوة المؤقتة ومكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان تعزيز التدابير الوقائية القائمة لمكافحة الاستغلال و/أو الانتهاك الجنسي. وقام فريق الأمم المتحدة القطري المعني بشبكة منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وفرقة العمل باستعراض التدابير الحالية وبتقييم ما إذا كانت التغييرات التي طرأت على بيئة المخاطر تستدعي إدخال تعديلات. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تلقت القوة المؤقتة ادعاء واحدا بالتعرض للاستغلال و/أو الانتهاك الجنسي تمت معالجته بسرعة. أما المنسقة الخاصة فلم تتلق أي ادعاء بالتعرض للاستغلال و/أو الانتهاك الجنسي.

٦٨ - وإضافة إلى آليات تقديم الشكاوى الداخلية المتاحة للقوة المؤقتة ومكتب المنسقة الخاصة، تم تعميم معلومات داخليا وخارجيا باللغتين العربية والإنكليزية عن تقديم شكاوى عن أي سلوك لا يرقى لمستوى المعايير (مما في ذلك عن الاستغلال و/أو الانتهاك الجنسي). ويُطلع قسم الشؤون المدنية التابع للقوة المؤقتة الزعماء الدينيين والسياسيين المحليين بانتظام على الإجراءات المتاحة للإبلاغ عن أي سوء سلوك صادر عن أفراد القوة قد يصل إلى علمهم، من أجل ضمان إطلاع قيادة البعثة على هذه الحوادث في حينها.

سادسا - ملاحظات

٦٩ - أودُّ أن أرحب بالتقدم السياسي والمؤسسي الذي أحرزه لبنان منذ انتخاب الرئيس عون. و أودُّ أن أهنئ رئيس الوزراء الحريري على توليه منصب رئيس مجلس الوزراء وعلى السرعة في تشكيل حكومة تحت قيادته بعد ذلك. وفضلا عن البيان الوزاري، أصبح من الواضح أن الحكومة ملتزمة بالعمل على استعادة ثقة المواطنين اللبنانيين في مؤسسات البلد وباستعادة النشاط السياسي والاقتصادي. كما يُعتبر استئناف عقد اجتماعات وزارية وجلسات تشريعية في البرلمان بانتظام مؤشرا مشجعا على أن مؤسسات الدولة في لبنان أصبحت تعمل بفعالية من جديد.

٧٠ - ويتيح التقدم المحرز حتى الآن فرصة أيضا لمواصلة تعزيز وبسط سلطة لبنان. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن استمرار حزب الله وجماعات أخرى في الاحتفاظ بأسلحتها يقوّض سلطة الدولة ويتعارض مع التزامات البلد بموجب القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد يؤثر ذلك أيضا على تواصل البلد بشكل بنّاء مع بلدان المنطقة وعلى ثقة الشركاء الدوليين فيه. وقد دعا مجلس الأمن في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) إلى التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك

أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها، عملاً بما قرره مجلس الوزراء اللبناني في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٧١ - وأدين التهديد الذي صدر عن الأمين العام لحزب الله، نصر الله، ضد إسرائيل في ١٦ شباط/فبراير، والذي لا يمكن تبريره بهدف الردع المعلن. فخطاب التهديد باستخدام القوة من قبل أي طرف من الأطراف يقوض الهدوء والاستقرار النسبيين اللذين سادا بينهم حتى الآن. وينبغي لجميع الأطراف أن تمتنع عن هذه التهديدات، لأنها تؤدي إلى تفاقم خطر التوتر أو الحسابات الخاطئة، الأمر الذي قد ينتج عنه تجدد النزاع.

٧٢ - وبناء على البيان الوزاري المؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، من المهم للبنان أن يواصل إظهار التزام وتقييد حقيقيين بالقرار ١٧٠١ (٢٠١٦) والقرارات الأخرى ذات الصلة. وفي هذا السياق، أرحب بإشارة رئيس الوزراء الإيجابية إلى القرار ١٧٠١ (٢٠١٦) المؤرخ ١٧ شباط/فبراير وإعراجه من جديد عن التزام لبنان الكامل بالقرارات ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٧٠١ (٢٠١٦)، وذلك في رسالة وردت من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة في ٢٣ شباط/فبراير. وتقييد لبنان بالتزامه بالقرارات ذات الصلة وبمطلب نزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان أمر أساسي، حتى لا تكون في لبنان أي أسلحة غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها.

٧٣ - وأشجع رئيس لبنان على استئناف الحوار الوطني بغية توجيه صياغة استراتيجية دفاعية وطنية تتصدى لمسألة الاحتفاظ بالأسلحة خارج سيطرة الدولة وغيرها من العناصر ذات الصلة من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويبقى أيضاً مهماً تنفيذ القرارات السابقة التي تم التوصل إليها في الحوار الوطني، وبخاصة تلك القرارات المتعلقة بتزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة.

٧٤ - وتبرز الانتهاكات والتوترات الخطيرة التي تحدث أحياناً على طول الخط الأزرق أهمية ترتيبات القوة المؤقتة للاتصال والتنسيق في التخفيف من حدة التوترات، والتصدي لخطر الحسابات الخاطئة في الوقت المناسب، ومنع الحوادث الصغيرة من أن تتفاقم وتصير عنفاً على نطاق أوسع. ويشجعني التفاعل النشط لكلا الطرفين مع القوة المؤقتة من أجل إدارة الحالات التي قد تكون حساسة، وكذلك ضبط النفس الذي أبان عنه الطرفان في التعامل مع الحالات وفي العمل من خلال القوة المؤقتة من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في المجتمعات المحلية التي تعيش على جانبي الخط الأزرق.

٧٥ - وثبت أن الاستخدام الاستباقي للحيش اللبناني وقوات الدفاع الإسرائيلية لآلية الاتصال المنشأة لتقاسم المعلومات بشأن الأنشطة وعمليات النشر المقررة مع القوة المؤقتة ذو أهمية قصوى وفائدة كبيرة للغاية. وأشجع كلا من إسرائيل ولبنان على أن يواصلوا الاستخدام النشط لقناة الاتصال للقوة المؤقتة لمعالجة المسائل المثيرة للقلق، وكذلك

الانتهاكات المزعومة، بدلا من اتخاذ إجراءات انفرادية. والتبادل المفتوح والبناء لوجهات النظر في المنتدى الثلاثي، بشأن مسائل منها الانتهاكات الخطيرة والطويلة الأمد للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، دليل على التزام الطرفين وكذلك الثقة التي يضعها في القوة المؤقتة وترتيبات الاتصال والتنسيق.

٧٦ - وأدعو كلا الطرفين إلى كفالة استمرار احترام الخط الأزرق، بصرف النظر عن تحفظات كل طرف التي سيتعين معالجتها في سياق الترسيم الرسمي للحدود، وإلى منع وقوع الانتهاكات التي قد تهدد الهدوء والاستقرار في جنوب لبنان. وأي انتهاك متعمد للخط الأزرق، ولا سيما من قبل أفراد القوات المسلحة، غير مقبول. وما يزال وضع العلامات على الخط الأزرق يكتسي أهمية استراتيجية لوقف الأعمال العدائية، وإنني أشجع الطرفين على مواصلة المشاركة بنشاط في هذه العملية مع القوة المؤقتة.

٧٧ - ويساورني قلق بالغ إزاء الانتهاكات اليومية تقريبا للمجال الجوي اللبناني التي ترتكبها القوات الجوية الإسرائيلية، في تجاهل واضح للسيادة اللبنانية وأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويساورني القلق أيضا إزاء استمرار احتلال قوات الدفاع الإسرائيلية لشمال قرية العجر ومنطقة متاخمة لها. ولذلك، أهيب بحكومة إسرائيل أن تعمل بصورة وثيقة مع القوة المؤقتة على سحب القوات الإسرائيلية من شمال قرية العجر ووقف جميع انتهاكات المجال الجوي اللبناني.

٧٨ - ولا يزال القلق يساورني إزاء استمرار وجود أسلحة غير مأذون بها في المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق، في ما يشكل خرقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإضافة إلى ذلك، يشكل إطلاق النار باستخدام الأسلحة خطرا على السكان وأفراد القوة المؤقتة. وإنني أهيب بحكومة لبنان أن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لكفالة عدم وجود أفراد مسلحين غير مأذون لهم أو معدات أو أسلحة غير مأذون بها في منطقة عمليات القوة.

٧٩ - وتقع مسؤولية ضمان سلامة أفراد القوة المؤقتة وأمنهم وحرية تنقلهم في جميع أنحاء منطقة العمليات على عاتق حكومة لبنان بصفتها الحكومة المضيفة. ومع أنني ألاحظ عموما العلاقة الإيجابية بين القوة المؤقتة والسكان المحليين التي تتجلى في تفاعلاتهم المتعددة، فإنني أحث السلطات اللبنانية على مواصلة التعاون مع القوة لضمان توفير الحماية المناسبة لحفظه السلام، بوسائل منها محاكمة مرتكبي الأفعال التي تستهدفهم.

٨٠ - ويشكل استمرار عمليات الاعتراض البحري التي تقوم بها فرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة إسهما هاما في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، كما أنه يمثل رادعا وعامل استقرار في بيئة شديدة التقلب.

٨١ - ويظل من الضروري بذل جهود متواصلة لتعزيز الهدوء الذي ساد على مدى العقد الأخير وتجاوز الوضع الراهن غير المستقر نحو وقف دائم لإطلاق النار. وأدعو كلا الطرفين إلى النظر، مع منسقتي الخاصة ورئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة، في اتخاذ تدابير وخطوات

لبناء الثقة المتبادلة كدليل على الالتزام العملي بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من شأنها أن تساعد في الحفاظ على الهدوء وتعزيز الاستقرار.

٨٢ - ومن الحيوي لاستقرار لبنان وأمنه أن يظل البلد ملتزماً بسياسة النأي بالنفس، تمشياً مع الالتزام الذي قطعه على نفسه في إعلان بعبداء. وإني أردد نداءات مجلس الأمن، بما في ذلك في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ (S/PRST/2016/10) وبيانه الصحفي المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر، إلى جميع الأطراف اللبنانية من أجل تجديد الالتزام بسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان وأكرر دعوتي حزب الله وجميع الأطراف اللبنانية إلى وقف أي مشاركة في النزاع السوري.

٨٣ - وأدين تنقل المقاتلين ونقل العتاد الحربي عبر الحدود اللبنانية - السورية، فيما يشكل حرقاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وكذلك قصف المناطق الحدودية اللبنانية وإطلاق النار عليها انطلاقاً من الجمهورية العربية السورية. فعدم ترسيم الحدود اللبنانية - السورية أو تعليمها ليس مبرراً لانتهاك أي طرف من الأطراف للسيادة اللبنانية. وأهيبُ بجميع الأطراف المعنية أن تكف عن انتهاك الحدود وأن تحترم سيادة لبنان وسلامته الإقليمية.

٨٤ - وبروح الحفاظ على التقدم المؤسسي، أدعو القيادة اللبنانية إلى المضي قدماً في إجراء الانتخابات النيابية وفقاً للجدول الزمني الانتخابي، واعتماد ميزانية وطنية، وميزانية للدفاع الوطني. وينبغي دعم الجهود الجارية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن إطار انتخابي سيمكن من إجراء الانتخابات النيابية في الوقت المناسب. وسيكون إجراء الانتخابات النيابية في الوقت المناسب، وفقاً للدستور وعلى نحو يعكس التقاليد الديمقراطية للبلد، حاسماً لاستقرار لبنان. وأرحب بالالتزام القادة، بمن فيهم رئيس الوزراء الحريري ورئيس مجلس النواب نبيه بري، باعتماد حصة من المقاعد للنساء تكفل التمثيل الكافي للمرأة في مجلس النواب.

٨٥ - ويشكل كل من استمرار خطر الإرهاب والعمليات الناجحة التي ينفذها الجيش اللبناني لمكافحة دليلاً آخر على الدور الحاسم لهذا الجيش. وتقع مسؤولية حماية لبنان والدفاع عن سيادته وسلامته الإقليمية، وتعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة لبطء سلطة الدولة في مجال الأمن على عاتق الجيش اللبناني وحده دون غيره. وأشجع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم من أجل تعزيز قدرات الجيش اللبناني، الذي حملته التحديات الأمنية المتعددة فوق طاقته. وأثني على الجيش اللبناني لدوره الشجاع في حماية لبنان وأقدم تعازي نظراً لفقدان جنود لبنانيين حياتهم أثناء أداء واجبهم.

٨٦ - وإني أرحب باستمرار الدعم السخي المقدم من المانحين إلى لبنان بغية تلبية احتياجات اللاجئين السوريين والفئات الضعيفة الأخرى. وعلى الرغم من أن استمرار مستويات مرتفعة من تمويل الأنشطة الإنسانية يظل ضرورياً، سيكون من المهم أيضاً تعبئة المزيد من موارد التنمية على المدى الطويل، إما من خلال المنح أو القروض بشروط مسهلة. فلبنان بحاجة

إلى الدعم لتحقيق الاستثمار الطويل الأجل، والنمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل التي يستفيد منها اللاجئون والمجتمعات المضيفة على حد سواء. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بتعهداتها بالترجع حتى الآن والزيادة فيها وتعزيز مساعدتها المقدمة إلى لبنان لمساندته في التصدي لآثار النزاع في الجمهورية العربية السورية.

٨٧ - وأرحب بقرار الحكومة إجراء حوار أكثر تنظيماً وانتظاماً مع الشركاء الدوليين، عن طريق لجنة توجيهية رفيعة المستوى، من أجل الاتفاق على الأولويات المشتركة وضمان تنسيق الجهود.

٨٨ - ويظل التعاون بين السلطات اللبنانية والفصائل الفلسطينية هاماً لمنع وقوع العنف واحتوائه. وأرحب بالاتفاق، في أعقاب حدوث موجة عنف، على إعادة إنشاء ترتيبات أمنية مشتركة في مخيم عين الحلوة، أمل أن تكفل الأمن في المخيم وحوله. وينبغي أن تكون التدابير الأمنية في جميع الأوقات متوافقة مع المبادئ الإنسانية ومعايير حقوق الإنسان. ويظل تمويل الأونروا أولوية، وأكرر مناشدتي الجهات المانحة زيادة الدعم للأونروا لتمكينها من مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مساعدة فعالة.

٨٩ - وإنني أرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة للدفع إلى الأمام بعملية وضع استراتيجية وطنية لمنع التطرف العنيف في لبنان. وأشجع الجهات المعنية الوطنية والدولية على المشاركة في هذا الجهد بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين.

٩٠ - إن الاستقرار السياسي والاقتصادي للبنان مسألة تهم الجميع على الصعيدين الإقليمي والدولي وتتطلب اهتماماً جماعياً متواصلًا. وإنني أرحب بوحدة الصف التي ما انفك مجلس الأمن يبديها في مساعيه إلى النأي بلبنان عن الأزمات الإقليمية. وأرحب بمواصلة المشاركة القطرية لمجموعة الدعم الدولية للبنان في بيروت وأحث المجموعة على أن تظل معبأة لدعم استقرار لبنان السياسي والاجتماعي - الاقتصادي. وأدعو لبنان إلى الحفاظ على هذه الشراكة في إطار المبادئ الرئيسية الموضوعية مع المجتمع الدولي، وأشجع الشركاء الإقليميين على استخدام نفوذهم بصورة بناءة للمساعدة على حماية لبنان من امتداد تأثير النزاعات الإقليمية.

٩١ - وأود أن أعرب عن تقديري لجميع البلدان المساهمة بقوات وعتاد في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفي فريق مراقبي لبنان. وأتوجه بالشكر إلى منسقتي الخاصة، السيدة سيغريد كاغ، وموظفي مكتبها؛ وإلى رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة، اللواء مايكل بيري؛ وكذلك إلى الأفراد العسكريين والمدنيين في القوة لما يبذلونه من جهود متواصلة.